أكد ورود عدة شكاوى لبلدية الكويت و المجلس البلدي

الكندري: عدم تحرك الجهات المعنية رغم تلوث المسنات البحرية مستغرب

كتب احمد الحربي

أكد رئيس لجنة البيئة عضو المجلس البلدي المحامي عبدالله الكندري وجود تلوث واضح للعيان في المسنات البحرية نتيجة الإهمال الحاصل من قبل مرتاديها، مستغربا عدم التحرك الجدي اتجاه الموضوع رغم كثرة الشكاوي الواردة لبلدية الكويت والمجلس البلدي.

و أضاف الكندري في تصريح صحافي خلال الجولة الميدانية للجنة شؤون البيئة في المجلس البلدي صباح أمس و التي شملت تفقد كل من مسنة الوطية ومسنة بنيد القار سعيا لتطويرها، ان لجنة البيئة تلقت العديد من الشكاوي بخصوص الإهمال الحاصل وعدم وجود صيانة دورية للمسنات إضافة لعدم وجود أي دراسات خدمية واستشارية لمواقع المسنات كافة «إهمال و تراضي»، موضحا أن الشكاوي المقدمة من المواطنين لا تلقى أذان صاغية من قبل المسؤولين في الدولة نتيجة غياب الرقابة الفاعلة من الجهات المعنية و على رأسها بلدية الكويت.

و قال ان المشاكل التي يعانيها مرتادي البحر يأتي أولها ندرة المواقف، بالإضافة إلى أن المسنات لم تقام وفقا للأصول الهندسية مما أدى بالتالي إلى تعرض أصحاب الطراريد إلى إصابات طالتهم هم و آلياتهم، لافتا إلى أن التيار المائي في مواقع المسنات متوقفة مما يدل أنها لم تقام وفق الدراسات البيئية المعتمدة.

و أكد أن اللجنة أوصت بأنه لابد من وجود صيانة دورية للمسنات في جميع أنحاء البلاد و أولها مسنة الوطية، مبيناً أن طرق علاج المشكلة متنوعة يمكن أن تخدم الجميع بلا .

عبدالله الكندري

و أضاف أن اللجنة أيضاً أوصت بضرورة أن يوضع في المواقع إسعافات أولية لرواد تلك المسنات لاسيما مع ظهور العديد من الجوادث خلال الفترة الماضية، مشددا على ضرورة تجهيز المسنات بالخدمات اللازمة لأهل «الحداق» مثل ورشة صيانة و محطات وقود .

وأشار إلى أن المسنات الجديدة لم تنشأ خلال الفترة الماضية على الواجهة البحرية نظرا لتزايد هواة الصيد ومرتادي البحر، مؤكدا أن المسنات تعتمد على توفير خدمة جديدة بما يسمى بالرصيف الفرعي، على أن يتم الطلب من هيئة البيئة بدراسة المردود البيئي لتلك المنطقة.

وشدد على ضرورة الاهتمام بالشواطئ الكويتية التي يرتادها المواطنين و المقيمين من خلال تنظيفها، معلنا عن مخاطبة الجهاز التنفيذي و الهيئة العامة للبيئة بتشكيل فرق تقوم بتنظيف الشواطئ.

وأكد أن المتابعة مستمرة و لن تتوقف خاصة فيما يتعلق بالشق البيئي سواء كان في البيئة البحرية أو البرية أو غيرها، موضحا أن الجولات القادمة ستكشف أيضا عن مدى التلوث الحاصل في البيئة الكويتية نتيجة الإهمال و ضعف الرقابة والتهاون مع المخالف والمتجاوز.

وأشار إلى وجود نقص كبير في عدد المسنات باعتبار أن الكويت لم تشهد إنشأ نسنة واحدة منذ ما يقارب 10 سنوات ، لذلك يجب اعطاء القطاع الخاص دور أكبر في إنشائها، مبيناً أن النوادي الخاصة تقدم خدمات افضل من المسنات التي بحوزة الجهات الحكومية .

أشار إلى أن الأمر لايعد كونه اقتراحات بين القطاعات المعنية في البلدية

الصبيح ينفي إيقاف دفن الموتى غير الكويتيين داخل البلاد

■ الكتب التي تم تسريبها مجرد مخاطبات داخلية بين الإدارات

■ لا يمكن أبداً إصدار مثل هذا القرار أو حتى الموافقة عليه ويجب تحري الدقة

أحمد الصبيح

نفى مدير عام بلدية الكويت المهندس أحمد الصبيح ما تم تداوله عن صدور قرار بإيقاف دفن الموتى غير الكويتيين في مقابر الكويت وقال إن ما أثير هو اقتراحات متبعة سنويا بين القطاعات المعنية في البلدية بشأن أعداد الوفيات من الكويتيين وغير الكويتيين الذين يتم دفنهم في المقابر سنويا لتقديم تقرير إحصائي بالأعداد لجهات الدولة الرسمية والمعنية بالأمر وقال لا يمكن أن يطبق هذا الأمر في دولة الكويت نهائيا وإن البلدية مستمرة في أداء مهامها بشأن دفن الموتى ولا تمييز بين الكويتي وغير الكويتي فإكرام الميت دفنه محذرا من الإشاعات غير الصحيحة لافتا إلى إن الكتب التي تم تسريبها هي مخاطبات داخلية بين إدارات البلدية خصوصا نهاية العام لتقديم الآراء بشأن عمل ومقترحات القطاعات في البلدية ضمنها قطاع المقابر ولا يمكن أبدا إصدار قرار أو حتى الموافقة على منع دفن غير الكويتيين وهذا الأمر غير صحيح جملة وتفصيلا وأرجو تحري الدقة في نشر وتداول الأخبار .

اختتم أعماله بالحث على إعادة تأهيل المناطق المتدهورة بسبب الممارسات الإنسانية

مؤتمر «البيئة الكويتية»: لابد من إجراءات تكفل منع التلوث والمحافظة على التنوع البيولوجي

■ الكندري: الوضع الحالي يستوجب إنشاء صندوق خاص للتعويضات والغرامات المتحصلة عن الأضرار البيئية

■ بوشهري: وضع منظومة إدارية خاصة بالنفايات الإلكترونية ومتابعة التخلص منها وإيجاد طرق لتدويرها

اختتم مؤتمر «البيئة الكويتية.. مشاكل وحلول» فعالياته أمس الأول تحت شعار «بيئتنا ثروتنا ومستقبلنا» متناولا العديد من أوراق العمل والمحاضرات لنخبة من الخبراء والاختصاصيين بشؤون البيئة والقانون والعلوم.

وقال أستاذ القانون بجامعة الكويت الدكتور فايز الكندري في ورقة عمل بعنوان «التشريعات القانونية المطلوبة لحماية البيئة وإطلاق المشاريع البيئية المتخصصة» ان حماية البيئة تتطلب مجموعة من القواعد والاجراءات التي تكفل منع التلوث او التخفيف من حدته او مكافحته والمحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي واعادة تاهيل المناطق المتدهورة بسبب الممارسات الانسانية الخاطئة والضارة.

وأضاف الدكتور الكندري ان أساس الحماية القانونية للبيئة يتمثل بالاتفاقيات الدولية والدستور الكويتي والقانون رقم 21 لسنة 1995 الذي ينظم اعمال الهيئة العامة للبيئة.

ولفت الى نطاقات الحماية البيئية وهي الحماية الدولية والجزائية والمدنية والقضائية مضيفا ان هناك نوعين من التعويضات الخاصة بالاضرار البيئية هما التعويض المدني الجابر للضرر والتعويض المدني الذي يحمل فكرة العقوبة.

وقال ان الوضع الحالي يستوجب انشاء صندوق خاص للتعويضات والغرامات المتحصلة عن الاضرار البيئية وتحديد نظامه وآلية عمله.

من جانبها قالت رئيسة لجنة البيئة «بالمجلس البلدي سابقا» المهندسة جنان بوشهري في ورقة عمل عن «تحدي التعامل مع النفايات الالكترونية والمشاريع الممكنة في هذا المجال» ان مصدر النفايات الالكترونية هي الاجهزة الكهربائية التي انتهى عمرها الافتراضي او باتت غير مستعملة لاي سبب وتحتوي عدة عناصر خطرة كالمعادن الثقيلة مثل الرصاص والزئبق والعناصر الاخرى كالزئبق والباريوم والكادميوم.

ولفتت المهندسة بوشهري الى وجوب عدم تجاهل البطاريات والتي اصبحت جزءا اساسيا من معظم الاجهزة المحمولة كالهواتف النقالة والحاسبات الشخصية النقالة والساعات وغيرها فهي رافدا اساسيا من روافد النفايات الالكترونية.

وذكرت ان النفايات الالكترونية تشكل في الغالب 5 في المئة من النفايات الصلبة في معظم دول العالم وتعتبر حاليا اسرع العناصر نموا حيث ينتج العالم تقريبا ما بين 20 الى 50 مليون طن من هذه النفايات سنويا ومن المتوقع ان يزداد نموها في السنوات الخمس المقبلة بشكل ملحوظ.

فايز الكندري

واشارت الى ان تاثير هذه النفايات على الانسان يكون اما تاثيرا مباشرا من الحرق وانبعاث الغازات السامة او غير مباشر وذلك باختراق هذه النفايات طبقات الارض السفلى والوصول الى المياه الجوفية والتربة والتي تدخل في النظام البيئي الزراعي ثم الى الحيوان والانسان مؤكدة ان تاثير ذلك على الانسان يكون كبيرا على المديين القصير و الطويل.

واضافت بوشهري ان الامراض التي لها صلة بهذا النوع من النفايات هي امراض الكلى والمخ والاعصاب والقلب والاوعية الدموية وبعض الامراض السرطانية مبينة ان معظم الدول المتقدمة تهتم بهذه القضية وتضع القوانين اللازمة لها ومنها الولايات المتحدة الامريكية واوروبا.

وشددت على ضرورة وضع منظومة ادارية خاصة بالنفايات الالكترونية مشكلة من البلدية ووزارة التجارة والهيئة العامة للبيئة وغيرها من الجهات ذا العلاقة لتكون مسؤولة عنها لتقويض اثارها وذلك من خلال زيادة الوعي والتاكد من المنتج وخلوه من المخاطر المباشرة ومتابعة التخلص منها وايجاد طرق لتدويرها محليا واقليميا.

من جهتها تطرقت الدكتورة نورة الجندل من معهد الكويت للابحاث العلمية في ورقة حول «الاساليب العلمية المدنية في تنمية الوعي البيئي» الى الاساليب العلمية في ادارة النفايات سواء كان في طريقة جمعها او حفظها او في النقل والتخلص منها بطرق سليمة.

واشارت الجندل الى الطرق السلمية للتخلص من النفايات من خلال التصميم العصري لدفن النفايات «الردم الصحي» واستحداث مصانع خاصة لاعادة تدوير النفايات بعد عمل الدراسات والبحوث لضمان سلامة جودتها للاستخدام الامثل واعادة استخدام النفايات واعادة تدوير للمواد العضوية مثل النبات وفضلات الطعام والمنتجات الورقية.

واكدت امكانية اعادة تدوير هذه المواد وتحويلها الى سماد بيولوجي يستخدم في عمليات التحلل العضوي في الزراعة فضلا عن استخدام الغاز الناتج عنها «غاز الميثان» في توليد الطاقة الكهربائية.

وذكرت ان هناك انواعا من النفايات وهي النفايات الصلبة تحتوي على نسبة عالية نسبيا من المواد العضوية والنفايات المنزلية هي القمامة تحتوي على اشياء ليس لها قيمة او استخدام وبقاؤها في البيئة يشمل اخطارا جسيمة على جميع الكائنات الحية وهي ذات تركيبة معقدة غير متجانسة من الناحية الفيزيائية او الكيميائية فضلا عن النفايات الالكترونية التي يصعب جدا التخلص منها اواعادة تدويرها.

من جانبه تطرق الباحث في الشؤون البيئية محمد المطوع في ورقة عمل حول «استراتيجية تحول المشاكل البيئية الى تنمية وفرص اقتصادية».

فريق الغوص يثبت سفينة حديدية جانحة بساحل عشيرج

عملية تثبيت السفينة الحديدية

تمكن فريق الغوص الكويتي بالمبرة التطوعية البيئية من تثبيت سفينة حديدية طولها 130 قدماً جانحة في ساحل عشيرج بسبب الأمواج العالية التي شهدتها البلاد الإسبوع الماضي وذلك بالتعاون مع لجنة إزالة التعديات التابعة لمجلس الوزراء .

وذكر وليد الفاضل رئيس الفريق بأن السفن المهملة التي تقع في ساحل عشيرج وبعض السواحل الأخرى في جون الكويت تعرض الملاحة البحرية للخطر نظرا لحالات المد العالي في موسم الشتاء والرياح الشديدة مما يحرك هذه السفن من مواقعها وتسبب حوادث بحرية ، وطالب بضرورة وضع حد لهذه المشكلة الملاحية والبيئية علماً بأن بعض هذه السفن مضى عليها سنوات عديدة مما تؤثر سلبا على البيئة البحرية .

شملت الشاحنات والسيارات المهملة في الشويخ الصناعية

البلدية: رفع 21 «تريلة» وسيارة مهملة خلال حملة في العاصمة

■ العازمي: هدفنا المحافظة على النظافة العامة وتطبيق القوانين على الجميع

■ الظاهرة تتسبب بأذى للمارة وتعرقل الحركة المرورية وتشوه المنظر العام

البلدية ترفع التريلات المهملة

فريق العمل في لقطة جماعية

واصلت بلدية الكويت حملاتها على الشاحنات والسيارات المهملة من مختلف المناطق بالمحافظات وفي هذا السياق نفذت بلدية محافظة العاصمة بالتعاون مع إدارة العلاقات العامة بالبلدية حملة واسعة النطاق إستهدفت منطقة الشويخ الصناعية وأسفرت عن رفع 10 تريلات و 11 سيارة مهملة والتي إنطلقت بتعليمات مدير فرع بلدية المحافظة المهندس فالح الشمري .

وأكد مدير إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بفرع بلدية محافظة العاصمة أحمد راشد العازمي إن الهدف من الحملة تنظيف الساحات العامة والمرافق من تلك الشاحنات والسيارات المهملة ، مشيرا إلى أن الحملات ستتواصل في جميع المناطق الصناعية والسكنية بالعاصمة بهدف القضاء على هذه الظاهرة التي باتت تتسبب بأذى للمارة وعرقلة الحركة المرورية وعمليات النظافة التي تقوم بها بلدية المحافظة فضلاً عن تشويه المنظر العام .

واضاف أن الحملة إنطلقت مدعمة بقافلة من آليات ومعدات البلدية كان قوامها 15 سطحة و4 شوكيات وكرين بوم واحد إلى جانب 9 ونشات سطحة بمساندة امنية من مخفر الشويخ الصناعية ، لافتا إلى أن بلدية محافظة العاصمة تسعى وبشكل مستمر من أجل إضفاء المنظر الجمالي والحضاري للعاصمة وأن عمليات رفع تلك السيارات المهملة سيكون له الأثر الإيجابي في تحقيق احد الجوانب المهمة في هذا المجال .

بدوره أكد مراقب النظافة العامة بفرع بلدية محافظة العاصمة مشعل العازمي أن عمليات رفع السيارات المهملة والأخرى المعروضة للبيع تتم بشكل يومي من خلال رصد مواقع تلك السيارات المهملة والأخرى المعروضة للبيع ووضع الملصقات التحذيرية لأصحابها بهدف رفعها قبل إنقضاء فترة الإنذار ، لافتا إلى أن الحملة التي تم تنفيذها صباح أمس على الشاحنات والسيارات المهملة في منطقة الشويخ الصناعية جاءت بشكل موسع حيث استغل عدد كبير من اصحابها الساحات لإيقافها وعرقلة الحركة المرورية بتلك المنطقة الحيوية بدون وجه حق والتي يخالف عليها القانون .

وأضاف العازمي ان الشاحنات والمركبات المرفوعة ستودع في كراجات البلدية في منطقة امغرة وسيكون هناك غرامات مالية تقع على اصحابها تتراوح الغرامة حسب حجم السيارة ومدة بقائها في الكراج فهناك غرامة من 100 إلى 300 دينار كمخالفة اولى إلى جانب رسوم النقل والحراسة مؤكدا أنه لن يفرج عن السيارة إلا بعد دفع الرسوم والغرامات كاملة .

وحذر العازمي أصحاب الشاحنات والمركبات المهملة من خطورة ترك مركباتهم بهذه الطريقة غير القانونية في المواقف والساحات العامة مؤكدا أن الحملة ستستمر وبشكل موسع في مختلف المناطق التي تشهد هذه الظاهرة تحقيقا للمصلحة العامة.

وقد شارك بالحملة مدير إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق أحمد راشد العازمي، مراقب النظافة العامة مشعل العازمي، نائب رئيس مركز المدينة عدنان علي ملا، مشرف الشبرة مشعل العنزي، مشرف الشويخ مشعل العنيزي، مشرف الري عدنان المانع، والمفتشين عبدالله الشالح، وليد الكندري، أحمد الغربة، عادل العمر، أحمد الهارون، خلف الجدعي ومن إدارة العلاقات العامة بالبلدية أحمد عبد الراضي، معوض عزيز .